

منهجية البحث في الحاسبة

3 - 1: مفهوم منهجية البحث وعلاقتها بنظرية المعرفة وبفلسفة العلم:

1

على الرغم من أن العلوم تختلف باختلاف مجالات تطبيقها واستخداماتها، إلا أنها تتفق من حيث الحاجة إلى استخدام مناهج وطرق أساسية للمعرفة والبناء النظري. وقد اعتمدت خلال تطور بناءاتها النظرية على ما قدمه العلماء في الفلسفة والمنطق من نظريات ومناهج للبناء النظري، جسدت تعدد الآراء والأفكار حول أصل المعرفة ومنابعها وطرق الحصول عليها. مما أدى إلى تعدد طبيعة السبل المؤدية للوصول إلى الحقائق في كل مجال من مجالات المعرفة، بما فيها المحاسبة كعلم اجتماعي حديث العهد بتطور البناء النظري مقارنة ببقية العلوم الأخرى من رياضية وطبيعية.

ترجع كلمة منهج في أصولها إلى اليونانيين وهي مشتقة من كلمتين يونانيتين تعنيان "تبعاً لـ" و"طريقة"، بالتالي فهي تعني "وفقاً لطريقة" أو "تبعاً لطريقة" [عبد الحميد ومهران، 1980]. وقد استخدمها أفلاطون بمعنى "البحث، النظرة، أو المعرفة"، واستخدمها أرسطو بمعنى "البحث". وفي اللغة العربية تعني كلمة منهج الطريق الواضح والخطة المرسومة [الرازي، ص 681]، ويقابلها باللغة الإنكليزية معنى كلمة Method بأنها إجراء أو عملية منسقة لتحقيق الهدف، فهي طريق أو أسلوب منظم مستخدم أو معد لمجال معرفي محدد أو لفن محدد (Webster (P723). وتستخدم في فترة ما بعد النهضة الأوروبية على أنها طريقة للبحث، إذ استخدمت لتعني "مجموعة من الحقائق العامة المصاغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم" [بدوي، ص 3]. الملفت للانتباه في هذا التعريف أنه تحدث عن "حقائق عامة" و"حقائق العلم". لذا، ولكي لا يحدث اختلاط بين مفهومي الحقائق والمنهج، كان لا بد من التنويه إلى أن حقائق العلم هي التي تقف خلف الوقائع والظواهر المدروسة، وترتبط بها وليس بطريقة اكتشافها؛ في حين يتوقف دور المنهج على تنظيم عملية البحث

وترتيب خطوات ومراحل إنجازها بشكل منطقي، بغية الوصول إلى تلك الحقائق. ولما كانت "منهجية البحث" عن الحقائق علماً فإن لهذا العلم حقائقه الخاصة به، (وهي ليست تلك الحقائق التي يكتشفها البحث العلمي). هذه الحقائق تشكل جوهر علم المناهج.

وقد يكون من الضروري التمييز بين المنهج كترجمة لكلمة Method وعلم المناهج كترجمة لكلمة Methodology. فهذه الكلمة ترجع إلى Kant الذي اعتبرها أحد جزئي المنطق، معتبراً أن المنطق يتكون من جزأين: مذهب المبادئ وموضوعه شروط المعرفة الصحيحة؛ وعلم المناهج الذي يحدد الشكل العام لكل علم والطريقة التي تكوّن بها أي علم كان [بدوي، 1977]. ويشير معناها اللغوي إلى أنها تعني هيكل من المناهج أو الطرق، والقواعد، والمسلمات Postulate المستخدمة من قبل مجال معرفي Discipline [Webster، (P723)].

في الاستخدام الشائع لكلمة منهج Method تعتبر كلمة منهج كبديل للمنهجية Methodology، في حين أن كلمة منهج تستخدم للإشارة إلى طريقة خاصة ببحث معين أو بنوع معين من الأبحاث. لكن المنهجية أكثر عمومية وتجريدا من المنهج. فعلم المناهج (Methodology) يتناول طرق البحث، أي مناهجه (Research Methods)، كما أنّ أولية له؛ فيبحث ويجادل في مشكلاتها وأصولها ليحدد القواعد والأسس العلمية لرسم منهج بحث معين بذاته، أي رسم خطوات البحث بشكل منطقي بحيث يمكن معها الوصول إلى نتائج أكثر موضوعية، لترقى، إذا أمكن، إلى مرتبة الحقائق. وعليه فإن علم المناهج لا يتناول خطوات بحث محدد بعينه، بل يتناول الأبحاث بعموميتها حسب تصنيفاتها وأنواعها وطبيعتها والهدف منها، لغرض تحديد قواعد منطقية وأسس علمية - لا بد من مراعاتها لكشف الحقائق العلمية- تناسب كل نوع من أنواع الأبحاث: النظرية والتجريبية (بنوعها التطبيقية والاختبارية)، المكتبية والميدانية، الوصفية والتفسيرية، الخ. هذه القواعد والأسس

يجب اتباع المناسب منها لرسم خطوات ومراحل العمل، لبحثٍ يجري إعداده لحل مشكلة علمية محددة.

من هنا يلاحظ أن منهج البحث يأخذ صفة الخصوصية، على عكس منهجيته التي تأخذ صفة العمومية والتجرد. فهو يرتبط ببحث محدد (أو بنوع معين من الأبحاث) يتم إعداده لهدف محدد (وصف أو تفسير ظاهرة ما) في زمن محدد (يخص الماضي أو الحاضر أو المستقبل) ومكان محدد (مجتمع معين) وبيئة معينة (مفتوحة، مغلقة) وأدوات بحث متاحة محكوم باستخدامها، الخ. في ضوء هذه المتغيرات يتم رسم خطوات منهج هذا البحث المتوافقة معها (أي مع المتغيرات)، بالاستناد إلى الضوابط العلمية التي حددها علم المناهج من قواعد وأسس بحث علمي. من هنا يتوجب على الباحث، بعد تحديد مشكلته البحثية وأهداف بحثه، رسم خطوات ومراحل إعداد البحث منذ البداية حتى النهاية، أي منهجه، بدقة وعناية، طبقاً لتلك القواعد والأسس. ولا يكفي هنا الإشارة إلى نوع المنهج أو إلى المنهجية العلمية المعتمدة. بذلك يغدو منهج البحث الطريق السليم الذي يسلكه الباحث، أي مجموعة

الخطوات والمراحل الواجب إنجازها حسب تسلسل منطقي تفرضه قواعد المنهجية العلمية للوصول إلى النتائج.

والجدير بالذكر أنّ لبحثٍ محدّد منهاجا واحدا محدّدا ليس اكثر. فلا يعقل ان يكون للجانب النظري للبحث منهج وللجانب العملي منهج آخر. فالبحث كل متكامل بجزأيه النظري والعملي: المشكلة واحدة والغاية واحدة. كل جزء منهما يكمل الآخر ويدعمه. والمنهج في أبحاث كهذه يتكوّن من مجموعة المراحل والخطوات المدروسة منطقيا بحيث يتم الانتقال من خطوة لأخرى تبعا لمنطق يفرض نفسه. هذه المراحل والخطوات منها ما يخص الجانب النظري ومنها ما يخص الجانب العملي، فتكون متسلسلة وقد تكون متداخلة لتشكّل في انسجامها وتناغمها منهاجا واحدا.

يتداخل مفهوم المنهجية مع الابستمولوجيا Epistemology أو نظرية المعرفة وعلم الوجود وفلسفة العلم... ..

... ..

3-2 أنواع مناهج البحث العلمي

ظهرت في الأدبيات العلمية أنواع مختلفة من مناهج البحث، منها الاستقرائي والاستنباطي والوصفي والمعياري والتاريخي والنقدي والبراغماتي وغيرهم الكثير. لكن هذه الأدبيات لم تكشف سبب هذا التنوع أو أسس التمييز بين هذه الأنواع. غير أن البحث المتعمق في هذه المناهج يشير إلى ان هذا التنوع يعود إلى جملة من الأسباب، أهمها:

- تعدد المدارس الفلسفية واختلاف وجهات نظر الباحثين
- اختلاف طبيعة مادة البحث العلمي التي قد تكون ظواهر مادية طبيعية، أو قضايا بحثة مجردة عن الواقع، أو تخص قضايا الانسان والمجتمع
- اختلاف الدراسات عن بعضها البعض من حيث: أنواعها وأهدافها وأدواتها وخصوصيات بيئتها الخ... ..

أولاً: تصنيف المناهج حسب المدارس والمذاهب الفلسفية

من تعدّد المدارس والمذاهب الفلسفية (انظر المزيد في الجزء 2-5 من هذا الفصل) جاءت مناهج عدة: الاستقرائي والاستنباطي والنقدي والتاريخي الخ.

المنهج الاستقرائي أخذت به المدرسة التجريبية وهو يعتمد على الملاحظة والتجربة للوصول إلى الحقائق. تطبيق هذا المنهج ومقارنته مع الواقع أفرز مداخل بحث عديدة، كانت بمثابة أفكار وآراء أو فلسفة خاصة لكيفية الوصول إلى حقائق الممارسة العملية والظواهر المادية؛ فكان المدخل الايجابي ومدخل الأحداث، وكان المدخل البراغماتي وغيرهم، من أهم مداخل الاستقراء.

المنهج الاستنباطي أخذت به المدرسة العقلية، فهو يستند إلى عمليات التجريد العقلي لكشف الحقائق وحل مشكلات الممارسة العملية. وفي مقاربات منطقية لتطبيق هذا المنهج ظهرت مداخل عديدة فكان المدخل الاخلاقي والمعياري وغيرهما ...

ثم جاءت المدارس المعاصرة كالمدرسة الماركسية والانجليزية المعاصرة. وكان من أهم ما خرج منها المنهج الانتقادي والمنهج التاريخي.

ثانياً: تصنيف المناهج حسب مادة البحث (موضوع عمله)

مادة البحث العلمي أثرت في تنوع مناهج البحث. فالبحث في العلوم الطبيعية لا يمكن أن يتم عبر التخيل أو التصور والاستنتاج، بل عبر المشاهدة والملاحظة والتجربة. فظهر المنهج الاستقرائي. وفي العلوم البحتة كالرياضيات لا تنفع الملاحظة والمشاهدة والتجربة، بل التجريد العقلي. هنا ينفع المنهج الاستنباطي. في العلوم الاجتماعية لا ينفع المنهج الاستقرائي أو الاستنباطي كل واحد بمفرده. فكل واحد يمكن أن يكمل الآخر.

ثالثاً: تصنيف المناهج طبقاً للدراسات العلمية

تتنوع مناهج البحث أكثر فأكثر عند ربطها بالدراسات والأبحاث العلمية. البحث العلمي عبارة عن نشاط أو عمل إنساني هادف، منظم ومدروس، الغرض منه كشف الحقائق العلمية. وعليه فإن البحث وسيلة وليس غاية، إذ يتم إعداده ليس لمجرد إعداده (كما يرد في بعض الابحاث) بل لغرض كشف حقائق لم يسبقه بحث آخر إليها. والدراسات العلمية أنواعها مختلفة وغاياتها وأدواتها مختلفة والبيئة التي تعد داخلها لها خصوصياتها المختلفة. كل ذلك ينعكس بشكل مباشر على نوع المنهج المستخدم في كل منها.

1 – إذا تم تصنيف الدراسات حسب أهدافها، طبقاً لمستويات تطور المعرفة العلمية (حسب نظرية المعرفة) فهي إما وصفية أو تفسيرية أو تنبؤية أو دراسات لوضع النظرية. هنا يظهر الهدف من الدراسة مرتبطاً بالمستوى المعرفي.

تكون الدراسة وصفية عندما تتناول الظاهرة فتصف تفاصيلها ومظاهرها، أي تكشف حقائقها الوصفية وتعرضها كما هي. هنا يكون منهج الدراسة منهجا وصفيا. وإذا استخدم التحليل في الدراسة الوصفية كأداة للتوصيف وبلوغ النتائج (كأن يستخدم التحليل الاحصائي)، كان منهجها وصفيا تحليليا.

يختص المنهج الوصفي بالدراسات التي تحاول توصيف واقع الظاهرة المدروسة وعرض المشاهدات أو النتائج التي تم التوصل إليها. غير أن خطوات البحث في هذا المنهج ليست واحدة في كل الدراسات الوصفية. فهناك دراسات مسحية، دراسات لاستطلاع الآراء، دراسات مقارنة، دراسة الحالة ... في كل دراسة من هذه الدراسات تختلف خطوات ومراحل عمل البحث، عنها في الدراسة الأخرى.

أما إذا كان الهدف من البحث تقديم تفسيرات لظاهرة ما فإن المناهج تصنف حسب المرجعية المستخدمة في التفسير:

فقد يستخدم الربط والتحليل المنطقي، فيكون المنهج استنباطيا. وإذا اعتمد التحليل معطيات الواقع المادية كان المنهج تحليليا، بينما إذا أعيد تركيب نتائج التحليل المستخرجة في إحدى خطوات انجاز البحث لتشكيل منظومة معرفية متكاملة، كان المنهج رياضيا.

وقد تستخدم التجارب عبر تطبيق ما لمبدأ أو فكرة أو قانون (فتكون الدراسة تطبيقية)، أو عبر اختبارات يتم إجراؤها تباعاً، مرة تلو الأخرى حتى الوصول إلى النتائج الموضوعية. في الدراسات التجريبية سواء كانت تطبيقية أم اختبارية يكون المنهج استقرائياً بحتاً، حيث تختلف بطبيعة الحال خطوات انجاز العمل البحثي في كل منها عن الأخرى.

أما في الدراسات التنبؤية التي تحاول توقع ما سيحدث مستقبلاً أو ما يمكن أن يحدث فإن أدواتها قد تكون التطبيق (لقانون معين مثلاً) أو التحليل (كتحليل الربحية مثلاً) أو التحليل والتركيب معاً.

التنبؤ قد يكون بسيطاً يتمثل في استخدام المعارف العلمية التفسيرية (قانون علمي مثلاً) للتحكم بظاهر معينة، كالتنبؤ بسعر السهم بعد معرفة علاقة توزيعات الأرباح بسعر السهم، أو التنبؤ بالعسر المالي عبر تحليل بسيط للسيولة. وقد يكون التنبؤ مركباً، أي مبني على سلسلة من العمليات العقلية والرياضية، كالتنبؤ لدى ماركس بانتقال البشرية إلى مرحلة الشيوعية، أو التنبؤ بإفلاس منشأة ما في ضوء جملة من المعطيات المختلفة...

في التنبؤ المركب يعمل العقل بشكل واسع وليس القانون العلمي فقط. يتمثل دور العقل في ربط المعارف المتنوعة في إطار علمي متكامل ما يساعد في كشف ما يمكن أن يحدث. هنا يلاحظ أن التنبؤ يعتمد ليس فقط التطبيق أو التحليل بل التحليل والتركيب حيث ينفذ الاستنباط بما فيه بصيغته الرياضية.

أما في المرحلة الأخيرة من مراحل تطور المعرفة العلمية وهي مرحلة بناء النظرية فإن الدراسات المطلوبة هي دراسات فلسفية تجريدية بحكم المنطق، حيث لا يوجد تجريب، بل

ربط وتحليل وإعادة تركيب للوصول إلى النظرية. التجريب يكون بالتعاطي مع معارف جزئية. اما النظرية فتكون بالتعاطي مع معارف كلية. وعليه فإن المنهجية هي منهجية استنباطية دون شك. هذا الكلام لا يعني أن الأنواع الأخرى للدراسات خاصة التجريبية والتنبؤية ليس لها علاقة ببناء النظرية، فمثل هذه الدراسات لا بد من أن تكون قد أُعدت سابقا في مراحل الوصف والتفسير والتنبؤ، وأن نتائجها تشكل أساسا لإعداد هذا النوع من الدراسات.

2 – إذا تم تصنيف الدراسات حسب المكان الذي تعد فيه الدراسة وتجمع منه البيانات والمعلومات، يظهر نوعان من الدراسات: دراسات ميدانية وأخرى مكتبية. الأولى تستوجب الانتقال إلى ميدان العمل حيث الأماكن التي تتموضع فيها البيانات، أو المكان الذي تحدث فيه الظاهرة أو الذي ستجري فيه التجارب. من هنا جاءت تسمية "ميدانية". على النقيض تماما، قد لا يستوجب القيام بالدراسة الانتقال إلى أي مكان، والاكتفاء بالعمل في المكتب. فتكون الدراسة دراسة مكتبية كالدراسات النظرية والفلسفية ودراسات العلوم البحتة.

الدراسات الميدانية قد تكون بطبيعتها تطبيقية أو اختبارية أو مسحية أو استطلاعية وقد تكون تحليلية (لنظام ما) الخ.

أما منهج البحث في الدراسات المكتبية أو الميدانية فهو المنهج المناسب لطبيعة البحث وهدفه، وليس هناك منهج للدراسات الميدانية وآخر للدراسات المكتبية. فدراسات المقارنة مثلا يمكن أن تتم كدراسة مكتبية، وهي من الدراسات الوصفية ومنهجها استقرائي. وكذلك الدراسات الفلسفية هي دراسات مكتبية، لكن منهجها استنباطي. بالمقابل قد يستوجب حل مشكلة بحثية موجودة في الممارسة العملية (وهذا عمل ميداني) استخدام التجريد العقلي بعد الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة من الواقع العملي. أي أن خطوات المنهج قد تكون مزيجا من الاستقراء والاستنباط معا... في هذه الحالة يفترض أن أولى خطوات المنهج وآخر خطوة فيه تعود إلى المنهج ذاته: إما استقراء أو استنباط، فلا يجوز مثلا أن تكون أول خطوة هي جمع معارف أساسية لتكوين مقدمات استدلال بينما آخر خطوة هي تعميم نتائج (بل استنتاجات).

3 – إذا صنفت الدراسات حسب علاقة نتائج البحث بالواقع، فإن نتائج البحث إما أنها تصف الواقع كما هو، دون أي تدخل من قبل الباحث، أو أنها ترى عيوباً في الواقع وتحاول تصحيحه وتغييره، وهنا يظهر تدخل الباحث في نتائج البحث. وعليه فالدراسة إما وصفية، وهذه سبق الحديث عنها، وإما معيارية. الدراسة المعيارية لا تصف الواقع بل تكشف كيف يجب أن يكون. "فالوجوب" ميزة البحوث المعيارية. الاسئلة التي تطرحها المشكلات البحثية في هذه البحوث تحمل هذه الميزة.

مناهج البحوث المعيارية استنباطية بطبيعة الحال. فالوصول إلى ما يجب أن يكون أو يُفعل يعني ضمناً الربط والتحليل والاستنتاج المنطقي، أي استخدام التجريد العقلي. لكن هذا لا يعني أن مثل هذه الأبحاث هي خارج الواقع ولا تنفع فيه. فمسألة الاستفادة من نتيجة بحث في الواقع العملي أو تقبل الواقع والممارسة لهذه النتائج، مسألة أخرى. واتهام البعض هذا النوع من الأبحاث بأنها أبحاث عقيمة لا فائدة منها، اتهام باطل. فتطور الواقع لا يكون

بمعرفته فقط بل بمعرفة الحال الأفضل له. والأبحاث المعيارية هذه مهمتها. فهي تدرس الواقع من خلال معطياته وتنظر في التطوير الأفضل له.

3 - 5: منهجية البحث والمدارس الفلسفية:

3 - 5 - 1: المدرسة العقلية:

3 - 5 - 2: المدرسة الوضعية:

3 - 5 - 3: المادية الديالكتيكية:

3 - 5 - 4: المدرسة البراغماتية:

... وهكذا فإن البراغماتية تميل إلى العدالة وليس إلى الحقيقة. لعل العدالة أكثر تعبيراً عن المصالح المتعارضة في المجتمع المالي التي تعمل المحاسبة في سبيل خدمته.

فالبراغماتية ترى أن رأي الأغلبية يعبر عن العدالة في مرحلة من المراحل ، وأن هذه العدالة تتأثر برأي الأشخاص أصحاب القرار في أي مسألة من المسائل ذات المصالح المتعارضة. وهي تُبقي الباب مفتوحاً أمام تغيير رأي هؤلاء الأشخاص من فترة لأخرى. لذا فهي تعطي الإعلام دوراً خلاقاً، وهي تقر سلفاً بأن الإعلام إنما يخدم مصالح فئات من المجتمع المالي، ولكل فئة من هذه الفئات أن تعبر عن رأيها الممثل لمصالحها من خلال وسائل الإعلام المتعددة المتاحة في المجتمعات المعاصرة.

غير أن عدالة الفلسفة البراغماتية لا تحمل من صفة العدالة وخصائصها أي شيء. فالعدالة تعني أن نتيجة الحكم في المسألة موضوع الخلاف جاءت مراعية منطق الأشياء وليس مصالح المتنازعين حول المسألة المطروحة. فالحكم في جنائية ما يكون أساساً بالاعتماد على الأدلة المادية الموجودة. إذا كانت الأدلة غير كافية فإن منطق الوقائع قد يشير إلى الحقيقة وليس رأي الأكثرية. حتى أن الاعتماد على الأدلة المادية قد يكون غير كاف. فالظروف التي أحاطت بالمشكلة وتشابك مصالح المتخاصمين قد تشير إلى أن الأدلة مدبرة

عن عمد أو أن بعضها مغيب بفعل فاعل له مصلحة، فباتت غير قابلة للشك. بمعنى أن الحقائق لا يمكن ادراكها بالاعتماد على الأدلة المادية بمفردها بل يجب القاء نظرة كُليّة جامعة على ظروف المسألة وعلى تعارض مصالح المتخاصمين، ثم إحكام العقل والمنطق لإصدار الحكم. وهذا ما ترفضه البراغماتية. فهي تتعامل مع الجزء دون الكل، وترفض في الوقت نفسه التجريد العقلي الذي قد يسود الاعتقاد لدى البعض أنه يحدث عملياً داخل عقل الفرد قبل إصدار حكمه، ثم يأتي الحكم بالتوافق، أي من خلال تقاطع عمليات التجريد الفردية تلك، فيكون رأي الأكثرية هو الأصح.

إذا كانت البراغماتية ترى أن رأي الأكثرية يعكس منطق الأشياء فإن هذا الادعاء باطل، لأن هذا الرأي ينطلق من الذات ورغباتها، ومن قدرتها على فهم وقائع المسألة المطروحة، ومن مصالحها إذا كانت ذات مصلحة. فقد تكون الحقيقة واضحة للعيان ولكن لا وجود لأدلة دامغة تؤيدها. وقد يصل أحدهم إلى الحقيقة ويدركها، لكنه لمصلحة ما يتعمى عنها. هنا تعمل الذات البشرية عملها. فتوجهها المصالح والظروف والغايات

والضغوط وغيرها من عوامل ذاتية تبعد الرأي عن الحقيقة. بذلك تتعدد الذات البشرية كثيراً عن منطق الحقائق الموضوعية. وإذا جاء مصطلح العدالة ليعبر عن رأي الاكثرية، فإنه دون شك لا يعبر عن منطق الأشياء وعن الحقائق المرتبط بها. ولعل ممارسات العدالة في الممارسة المحاسبية أكبر دليل على ذلك.

فمجمع المحاسبين الأمريكيين يمثل منشآت المحاسبة الكبرى أكثر من غيرها من المنشآت. هذه المنشآت ذات علاقة بالشركات التي تقوم بمراجعة حساباتها. إدارة هذه الشركات تمارس ضغوطاً على منشأة المراجعة للقبول بممارسة معينة دون أخرى إذا كانت تخدم مصلحتها. منشآت المراجعة تلعب دوراً هاماً لإقرار السياسات المرغوبة من قبل الشركات

الخاضعة للمراجعة التي تلعب إدارتها دور القائد المتمرس لحماية مصلحة أولاً ولاستمرارية الشركة التي يقودها ثانياً^(*).

تأخذ توصيات مجمع المحاسبين الأمريكيين الصيغة الآمرة بطريقة معيارية لتفرض على كافة المراجعين تليبيتها، وحين يتبنى هؤلاء المراجعون هذا المبدأ أو هذه السياسة الموصى بها، يفرضونها بسهولة على محاسبي الشركات الخاضعة للمراجعة، وإلا تعرضت قوائمهم المالية لرأي معاكس أو رأي متحفظ ما يسبب مشكلات لإدارة الشركة الخاضعة للمراجعة، والمحاسب أحد عناصرها.

(*) الجدير بالذكر أن إحدى المشكلات التي تسببت بإفلاس شركة Enron وتصفية شركة Arthur & Anderson كانت تتعلق بعقود الإيجار حيث لم تسجل Enron الأصول المستأجرة بل أبقته خارج الحسابات بموافقة من منشأة المراجعة.

تم نقل هذه الممارسة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى العالم نتيجة النفوذ الكبير للثقافة الأمريكية ورؤوس الأموال الأمريكية على مستوى العالم، إذ تتبنى لجنة معايير المحاسبة الدولية نفس الأسلوب لكن على مستوى دول العالم.

2 - 5 - 5: المدرسة الانتقادية: